ISSN : 2543-3938
EISSN : 2602-7771
مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية
المجلد 04، العدد 01، مارس 2019، ص 121 - 134

واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر

The reality of the economic participation of women in Algeria

بن صدّيق زوبيدة[1]، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
Benseddik zoubida, Abou bakrbelkaid university Tlemcen , Algeria
z.benseddik28@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/03 **تاريخ القبول**: 2019/03/01 **تاريخ النشر**: 2019/03/31

ملخص

شهد المجتمع الجزائري تغيّرات اجتماعيّة واقتصاديّة، أبرزها ظاهرة خروج المرأة للعمل بشكل ملحوظ، فلم يعد عمل المرأة الجزائريّة مسألة عمل فحسب، بل أصبح هدف من أهداف حياتها وخاصّة بعد التخرّج من الجامعة، فإذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائريّة ومشاركتها في الحياة العامّة ضئيلة غداة الاستقلال، فإنّ واقعها المهني عرف تطوّرا ملموسا وذلك بزيادة معدّلات مشاركتها الاقتصاديّة وتركّزها في نشاط اقتصادي يتلاءم مع ظروفها وقطاع قانوني ووضعيّة مهنيّة تساعدها على إثبات ذاتها اجتماعيّا واقتصاديّا باختلاف حالتها المدنيّة.

الكلمات المفتاحية: القوى العاملة، المشاركة الاقتصاديّة، النشاط النسوي، عمل المرأة

Abstract

The Algerian society has witnessed social and economic changes most notably the phenomenon of women's exit to work significantly, Algerian women's work is not only a matter of work, but a goal of their life especially after graduation, If the percentage of Algerian women's work and participation in public life is small after independence its professional status has been marked by a significant increase in its economic participation and its concentration in economic activity in accordance with its conditions, legal sector and professional status that help it to prove itself socially and economically in accordance with its civil status

Keywords:. *working force, economic participation, women's activism, woman's job*

1 المؤلف الرئيسي: بن صدّيق زوبيدة طالبة دكتوراه، كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة، قسم العلوم الاجتماعيّة جامعة أبي بكر بلقايد، ، الجزائر

مقدمة

تزايدت في الآونة الأخيرة نسبة النّساء العاملات تماشيّا مع متطلّبات العصر الحديث،حيث أنّ العمل أصبح من أولويات الأمور التّي تفكّر المرأة لتحقيق الكثير من مطالب الحياة، ولأنّ هدف الخروج إلى العمل تغيّر بتغيّر الزّمن، فإنّ النّساء العاملات أصبحن لا يستغنين عنه أبدا، لأنّه وسيلة لتحقيق الذات، كسب المال وتوسيع نطاق الحياة الاجتماعيّة.

عمل المرأة الذّي كان بالأمس القريب مجرّد أفكار تلقى الرّفض والاستهجان المجتمعي، انطلاقا من قناعة وفكرة متأصّلة في وعي الفرد الجزائري(المجتمع الذّكوري) والتّي مفادها أنّ مكان المرأة الوحيد هو المنزل لتنحصر مهامها في تربيّة ورعاية الأولاد والزّوج.

غير أنّ ماشهده المجتمع الجزائري من ظروف سوسيواقتصاديّة، إضافة إلى حركة التّمدن والتّصنيع خلق تغيّرات واضحة لدور ومكانة المرأة الجزائريّة، كلّها عوامل متداخلة ساهمت بخروج المرأة لسوق العمل وحصولها على نفس الحقوق، الواجبات والفرص المهنيّة، هذا مايستدعي منّا البحث وطرح التساؤل عن: الوضعيّة التي تميّزت بها المرأة العاملة الجزائريّة في مشاركتها الاقتصاديّة؟.

حيث ومن خلال هته الدّراسة نسعى إلى تقصّي أوضاع المرأة العاملة في سوق العمل الجزائري، لذلك استخدمت الدّراسة أهمّ المؤشّرات المعتمدة لتحليل سوق العمل مثل معدّلات المشاركة الاقتصاديّة لأهمّ خصائص المرأة العاملة (السنّ، الحالة العائليّة، الحالة التعليميّة ومكان الإقامة)، إضافة إلى الخصائص الاقتصاديّة(الحالة العمليّة والنشاط الاقتصادي) وبالتالي معرفة أهمّ المجالات التي تعرف ميول نسوي، وأخيرا معرفة أوجه التفاوت الواسع بين الإناث والذّكور في العديد من المؤشرات المتعلّقة بسوق العمل (المساواة في الأجور، العاملون المهنيّون والمسؤولون الكبار والمدراء....).

حيث تمّ الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال التعامل مع معطيات مفصّلة ونسب ذات دلالة إحصائية قصد الاقتراب من الدقّة والموضوعيّة معتمدة على:

- تحقيق حول اليد العاملة لسنوات 2010، 2011، 2013، 2014.
- تقرير سدّ الفجوة بين الجنسين لسنة 2016
- معطيات البنك الدّولي لسنة 2017

إضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم رؤية شاملة تعكس مجمل المتغيّرات التي ترتبط بالعمل النّسوي بإتباع:

- التحليل الكيفي: لوصف وتحليل الظاهرة المدروسة
- التحليل الكمّي: بالاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كالنّسب والمعدّلات.

1ـ تطوّر عمل المرأة في الجزائر

مرّ المجتمع الجزائري بسلسلة من التغيّرات نتيجة عوامل تاريخيّة، سياسيّة واقتصاديّة، ولعلّ أهمّ مراحل التغيير هي المرحلة الاستعماريّة، بحيث غادر كلّ الرجال بيوتهم للمشاركة في الثورة التحريريّة، وألقيت مسؤوليّة إدارة وتسيير شؤون الأسرة على عاتق المرأة[1]

وبعد الاستقلال حضي ملف المرأة في الجزائر كلّ اهتمام، ممّا أدّى إلى أخذ المرأة الجزائريّة مكانتها في حركيّة المجتمع مشاركة في كافّة مسارات التنميّة والتطوّرات على المستوى الاجتماعي، الثقافي، السياسي والاقتصادي[2].

وتتمتّع المرأة الجزائريّة بمستوى تعليمي كان له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل الخارجي ومساهمتها في التنميّة الاقتصاديّة للبلاد، حيث ارتفعت نسبة الفتيات المتعلّمات من 8% سنة 1944 إلى 20% من نسبة المتعلّمات وهذا بعد الاستقلال[3]

ولقد أرادت الجزائر أن تنمّي مجتمعا متطوّرا معتمدة في ذلك على السيّاسة الاقتصاديّة للتنميّة، حيث اعترفت أنّه لايوجد اقتصاد مهما بلغت درجته من التطوّر يستطيع الاستغناء على اليدّ العاملة النسويّة[4]

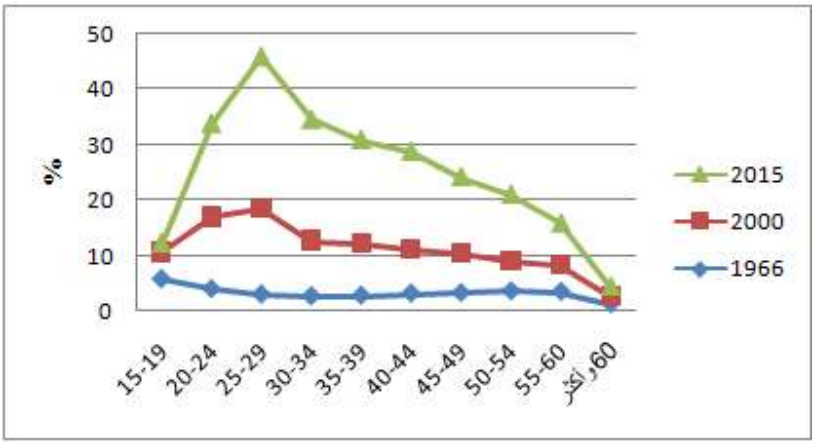

الشكل1:تطوّر معدّل النشاط النسوي حسب الفئات العمريّة ، إعداد شخصي بالاعتمادعلى: بلعجال فوزية، العوامل الديموإقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران 2013، ص263

.ONS Activité, emploi et chômage N° 726, 2015

مع بداية التسعينات ومع الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عرفها المجتمع الجزائري، وانخفاض القدرة الشرائيّة للأسرة الجزائريّة، إضافة إلى الدّخول الواسع للفتيات إلى الجامعة وحصولهنّ على الشهادات العليا، تغيّرت نظرة المجتمع إلى العمل النّسوي، كلّ هذا ساهم في تشجيع ودفع المرأة إلى الخروج إلى ميادين العمل وبنسب متفاوتة، ففي إحصاء 1966 بلغت نسبة اليدّ العاملة النسويّة 18% وفي سنة 1989 بلغت نسبة النّساء المتزوّجات اللّاتي يعملن 33.31% وتجاوزت 54.2%عام 1996 وفي سنة 2008 بلغت 16.26% دون احتساب اليد العاملة النسويّة في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرّسمي الذّي يمتص أكثر من 51%[5].

2ـ الخصائص الدّيموإقتصاديّة للمرأة العاملة في الجزائر

2-1 السنّ والحالة المدنيّة للنساء العاملات

منذ منتصف القرن العشرين بدأت المرأة الجزائريّة تحتلّ مكانة اجتماعيّة وحضاريّة مرموقة في المجتمع الجزائري، نظرا للأدوار الفاعلة والمتميّزة التي أصبحت تحتلها في الدّولة، المجتمع والأسرة، فقد أخذت تحتل أكثر من دور اجتماعي في آن واحد فهي الأم، الأخت، الزوجة، ربّة البيت، العاملة والمهنيّة[6]

وعليه فقد أصبحت المرأة متزوّجة كانت أم غير متزوّجة منجبة أم غير منجبة تحمل عبئا اخر، ذلك العبئ المنحصر في الاهتمام بالدّور الثاني، أي العمل خارج البيت والنظر إليه نظرة جدّ واهتمام رسمي، يطالبها بالتزامات محدّدة لا يمكن التهاون فيها[7]

الحالة العائليّة	متزوّجة %	عازبة %	مطلقة %	المجموع%
24-15	1.0	2.5	16.6	9.8
29-25	6.3	14.3	33.6	23.8
34-30	12.5	18.9	22.9	20.5
39-35	15.2	16.6	13.8	15.0
44-40	13.1	18	7.4	12.1
49-45	17.3	15.2	3.2	9.1
أكثر من 50سنة	34.6	14.4	2.5	9.7
المجموع	100	100	100	100

الجدول1:توزيع النساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنيّة لسنة 2014(%)

ONS, Enquete emploi auprés des ménage 2014

من الملاحظ أنّ العاملات العازبات شكّلت أكبر نسبة لسنة 2014 بنسبة 52.29% وهذا من مجموع النّساء العاملات، حيث مثّلت الفئة العمريّة 25-29 سنة أكبر نسبة ب 33.6% سبب هذا الارتفاع قد يرجع إلى تفرّغ هته الفئة من الدّراسة إلى العمل.

تليها نسبة العاملات المتزوّجات، حيث شكّلت نسبة 39.95% أمّا نسبة العاملات المطلّقات فقد شكّلت نسبة 7.8%، هذا ما يدلّ على أنّ عمل المرأة لا يؤدّي بالضرورة إلى التفكّك الأسري، وذلك من خلال ارتفاع نسبة العاملات المتزوّجات بالمقارنة مع انخفاض نسبة العاملات المطلّقات.

ومن خلال القراءة الإحصائية للشكل نلاحظ:

- هناك علاقة عكسيّة بين تزايد الفئات العمريّة وتناقص نسبة العاملات العازبات
- العلاقة طرديّة بين تزايد الفئات العمريّة والارتفاع في نسبة العاملات المطلّقات

إجمالا فإنّ أعلى نسبة من العاملات المتزوّجات تقع في الفئة العمريّة 30-34 سنة و40-44 سنة بالنّسبة للعاملات العازبات فإنّ أعلى نسبة تقع في الفئة العمريّة 25-29 سنة أعلى نسبة للعاملات المطلّقات تقع في الفئة العمريّة أكثر من 50سنة.

نستنج من المعطيات السابقة وفي ضوء معايير المجتمع الجزائري وتقاليده وبنيته الفكريّة، أنّ النظرة لعمل المرأة تغيّرت لتشمل كلّ الشرائح العمريّة والحالة العائليّة، حيث كانت بدايات عمل المرأة الجزائريّة مقتصرا في الغالبيّة على النّساء غير المتزوّجات وكذا المطلّقات والأرامل(مايسمّى بنساء وبنات الشهداء) وذلك للحاجة الاقتصاديّة وأهميّة كلّ يد عاملة في تنميّة الوطن اقتصاديّا واجتماعيّا، ليكون بعد ذلك للتّصنيع والتنميّة الدّور في توسيع دائرة هذه المجالات المهنيّة لمختلف الحالة العائليّة.

2-2 الهيكل التعليمي للنّساء العاملات

لقد كان للمرأة في الفترات الماضيّة النصيب الأكبر من الجهل والأميّة، ولكن مع بروز الدّور التنموي للمرأة اتّجهت جميع الدّول إلى الاهتمام بتعليم الفتيات في جميع الأطوار، الابتدائي، المتوسط، الثانوي وحتّى الجامعي، ممّا انعكس ايجابا على اتّساع المجال أمام المرأة للعمل خارج المنزل، حيث ساهم تعليم المرأة وتأهيلها إلى فسح المجال أمامها للعمل باختلاف مستواها التعليمي، وذلك على اعتبار أنّ معظم المهن تتطلب مستويات معيّنة من التعليم الأكاديمي أو الفنّي، فما التطوّر الذّي نلمسه في نوعيّة ومستوى ممارسة المرأة للعمل والنّشاط الاقتصادي إلّا انعكاسا للتّطور الحاصل في مستواها التعليمي.

إلى جانب ذلك التعليم يلعب دورا أساسيّا في توجيه المرأة إلى العمل في قطاع دون الأخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ جذب المرأة المتعلّمة للعمل في القطاعات الاقتصاديّة المختلفة يرتبط بأسلوب الانتاج الاقتصادي للمجتمع وبمستوى تطوّر القطاع نفسه، وأيضا بمستوى تطوّر المجتمع ودرجة ثقافته وتقلّبه لعمل المرأة في قطاع دون الأخر.[8]

المستوى التعليمي	2010	2014
أمّي	5.7	3.5
إبتدائي	8.6	6.5
متوسّط	10.1	9.3
ثانوي	14.7	13.9
جامعي	26.6	35

الجدول2: توزيع النّساء العاملات حسب المستوى التعليمي(%)

ONS, Activité, Emploi et chomage, 2010-2013-2015

نسبة المشتغلات تزداد بازدياد مستواهنّ التعليمي خلال كلّ السنوات، حيث قدّرت نسبة المشتغلات دون مستوى ب5.7% سنة 2010 لترتفع إلى 14.7% للمستوى الثانوي و26.6% للمستوى الجامعي.

إنّ المستوى التعليمي للمرأة الجزائريّة له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل ومساهمتها في التنميّة الاقتصاديّة للبلاد، والتزايد المستمر في نسبة الفتيات المتعلّمات في الجزائر سمح لهنّ بإيجاد فرص العمل الوظيفي.

والجدير بالذكر أنّ ارتفاع معدّلات تشغيل النّساء الحضريات لمختلف مستوياتهنّ التعليميّة بالمقارنة مع نظيرتها الريفيّة، يعود إلى اعتقادنا إلى الظروف التي تعيشها المرأة الرّيفيّة، فبعد مكان الإقامة عن مكان الدّراسة، بالإضافة إلى محدوديّة وسائل النقل في المناطق الرّيفية من العوامل التي تؤثّر على مستوى ما تحصل عليه الفتيات

من تعليم، ممّا انعكس سلبا على حظوظهنّ في العمل، على عكس المرأة في المدينة التي تتوفر فيها وسائل النّقل والمواصلات وهذا ما يزيد من فرصها في التحصيل العلمي في مختلف أطواره، فقد بلغت نسبة النّساء العاملات سنة 2014 17.8% في الوسط الحضري و11.9% في الوسط الرّيفي للمستوى الثانوي و1.66%في الوسط الريفي و40.7% في الوسط الحضري وذلك في المستوى الجامعي9

المستوى التعليمي	أمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
19-15	0.8	2.9	4.3	0.2	0.1
24-20	0.8	3.7	11	1	10.2
29-25	3.3	9.7	18.6	15.6	35.7
34-30	7.6	14.9	19.6	16.7	25
39-35	14.4	17.1	15.6	20	12.1
44-40	16.1	15.6	11.6	15.8	7.1
49-45	15.2	12.6	11.3	11.1	5.3
54-50	16.9	13.4	4.6	8	2.9
59-55	12.7	6.7	3.0	1.3	0.6
60+	11.8	2.9	0	04	0.4
المجموع	6.8	7.7	17.4	26	42

الجدول3: توزيع النساء العاملات حسب السن والمستوى التعليمي لسنة 2014(%)

ONS, Enquete emploi auprés des ménage 2014

إنّ أغلبية النّساء العاملات ينتمين إلى المستوى الجامعي، فقد شكلت نسبة 42% من مجموع النّساء العاملات. حيث في نفس المستوى مثّلت الفئة العمريّة 25-29 سنة أكبر نسبة من النّساء العاملات ب 35.7%،ممّا يدلّ على أنّ أغلب العاملات ينتمين إلى الفئات المتعلّمة وينتسبون إلى الشرائح الشابّة، وذلك لما شهده قطاع التعليم من انتشار وتطوّر في مراتبه الثلاث، بالإضافة إلى أنّ هته الفئة ملائمة إلى الدّخول إلى سوق العمل بعد الانتهاء من التعليم الجامعي، هذا راجع إلى تطوّر سوق الشغل وحاجته إلى ذوي الكفاءات العاليّة المتخصّصة من جهة، وزيادة فرص التعليم التي تحضى به الإناث وخاصّة الأجيال الجديدة من جهة أخرى، وهذا ما يؤكّده انخفاض نسبة القوى العاملة النسويّة في درجة الأميّة، فقد انخفضت إلى 6.8% بالمقارنة مع باقي المستويات.

ومن أهمّ أسباب حرص المرأة العاملة على رفع مستواها التعليمي:

- تحسين نوعيّة المشاركة الاقتصاديّة للمرأة من خلال دعم قدرتها التنافسيّة
- يظلّ التعليم والعمل أهمّ عنصرين غيّرا وضع المرأة
- التعليم يظلّ قوّة ديناميّة في تحرّر المرأة والأخذ بيدها نحو المشاركة الفاعلة في عمليّة التنميّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة

- التغلّب على التميز المهني ضدّ المرأة وتقلّص الفجوة بينها وبين الذكور، فكلّما كانت النّساء أكثر تعليما قلّ احتمال أن يعتقدن أنّ فرصهنّ أفضل من فرص الرّجال في سوق العمل عند التّساوي في المؤهّلات.
- تحسّن قدرة المرأة على الحصول على عمل بأجر ونوعيّة جيّدة في القطاع الرّسمي

أوّل عمر للدّخول للعمل	2010	2011	2013	2014
		القطاع الرّيفي		
15- سنة	6.7	5.6	7.2	7.2
15-29 سنة	72	70.8	74.3	72.6
30+ سنة	21.3	23.7	18.5	9.1
		القطاع الحضري		
15- سنة	2.4	2.9	2.2	4.2
15-29 سنة	76.6	77.3	79.3	74.6
30+ سنة	20.9	19.8	18.6	9.3

الجدول4: توزيع النّساء العاملات حسب أوّل عمر للدّخول ميدان العمل في القطاعين الرّيفي والحضري(%)

ONS, Enquete emploi auprés des ménage 2014

من خلال القراءة الإحصائية نجد أنّ أكبر نسبة لأوّل عمر للدّخول إلى ميدان العمل تبقى في الفئة العمريّة 15-29 سنة في كلا القطاعين الرّيفي والحضري، أمّا الفئة العمريّة 15 سنة فنسبة مشاركة هته الفئة ضئيلة، وهذا راجع إلى أنّ هته الفئة تنتمي إلى فئة سنّ التعليم الإجباري كما يمكن إرجاع انخفاض نسبة العاملات في الفئة العمريّة 30+ سنة إلى ازدواجية دور المرأة بين الإنجاب وتربيّة الأولاد وذلك بدخولها سوق الزواج وبين العمل ممّا يؤدّي بهنّ إلى ترك الوظيفة.

3ـ الخصائص الاقتصاديّة لعمل المرأة في الجزائر

1-3 النّشاط الاقتصادي للمرأة العاملة

النّشاط الاقتصادي	القطاع الخاص	القطاع العام
	2010	
الفلاحة	11.5	0.6
الصناعة	47.8	4.7
البناء والأشغال العموميّة	2.6	0.7
التّجارة والخدمات	38.2	94.1
	2014	
الفلاحة	7.7	0.4
الصناعة	46.3	3.9
البناء والأشغال العموميّة	3.7	0.5
التّجارة والخدمات	42.5	95.2

الجدول5: توزيع النّساء العاملات حسب النشاط الاقتصادي والقطاع القانوني (%)
ONS, Enquete Emploi Aupré des ménages, 2010-2014

سجّل قطاع التجارة والخدمات أكبر نسبة للمشاركة النسويّة بنسبة 95.2% سنة 2014 حيث يبقى هذا القطاع الأكثر استخداما للنّساء، مع العلم أنّ هته النّسبة موجودة في الإدارات الصحيّة، التربيّة، التعليم وغيرها من القطاعات الخدماتيّة، ويرجع هذا الارتفاع في قطاع الخدمات إلى ملائمة هذا القطاع للمرأة من حيث ظروف العمل، الأجر والفرص الحسنة وهذا في القطاع العام، ممّا يؤكّد الدّور الذي يلعبه القطاع القانوني في تحديد اختيار العاملات لنوعيّة النشاط الاقتصادي، فاللقطاع العام الأثر المباشر في إقبال العاملات على هذا القطاع، حيث انخفضت النسبة إلى 0.4% بالقطاع الخاص، مقابل تمركزهنّ في الصناعة بالقطاع الخاص حيث بلغت نسبتهنّ 46.3% و3.9% في القطاع العام

هذا التفاوت في القطاع العام والقطاع الخاص مردّه إلى ضعف القطاع العمومي الصناعي من جهة وسيطرة القطاع الخاص الأجنبي من جهة أخرى.

إنّ المسار تصاعدي لتولّي المرأة المناصب واحتلالها مكانة معتبرة جدّا في مختلف مجالات الحياة، بل وتتفوّق في بعض المجالات على الرّجل، حيث يمكن القول أنّ الواقع يتغيّر بسرعة لمصلحة تمكين المرأة في العديد من القطاعات وهو الاتجاه الاخذ في الانتشار.

ويبقى تواجد النّساء ضعيفا في البناء والأشغال العموميّة للقطاع العام والخاص، بينما يلاحظ تفاوت في القطاع الفلاحي حيث بلغت نسبة مساهمة المرأة فيه 7.7% في القطاع الخاص لتنخفض إلى غاية 0.4% في القطاع العام.

إنّ التفاوت في ترتيب النّساء العاملات في مختلف الأنشطة الاقتصادية بقطاعاتها القانونيّة راجع إلى المعتقدات الاجتماعيّة للمجتمع الجزائري وتقاليده ومعاييره، والتي تعتبر تواجد المرأة الجزائريّة في أماكن مغلقة كالمكاتب الإداريّة وحجر التعليم امن لها، إضافة إلى سهولة مراقبة محيطها على عكس المهن التي تتطلّب تنقلات[10]

2-3 الحالة العمليّة للمرأة العاملة

يرتبط واقع الحالة العمليّة لقوّة العمل النسائيّة بدراسة الفئات الأساسيّة المشكّلة له، ويتضمن قطاع الأعمال، العاملات، صاحبات الأعمال، العاملات بأجر نقدي دائم، العاملات بأجر مؤقّت والعاملات المعتمدات على المساعدات العائليّة، وتفيد دراسة هذه الفئات في رصد انكماش أو توسّع فئة دون أخرى، ومعرفة فيما إذا كانت هذه الفئات تميل نحو الاندثار، كما توضّح مدى إقبال الإناث أو ابتعادهنّ عن العمل المأجور الذّي يرتبط في أحد محاوره بواقع الخدمات والشروط المتوفّرة في المؤسّسات والمنشات التي تعمل المرأة فيها.

الوضعيّة المهنيّة	القطاع الخاص	القطاع العام
	2010	
ربّة عمل حرّ	56.5	-
راتب دائم	7.2	69.8
راتب غير دائم	20.6	30.2
مساعدات عائليّة	15.7	-
	2014	
ربّة عمل حرّ	68.8	4.1
راتب دائم	2.6	54.3
راتب غير دائم	23.1	413
مساعدات عائليّة	5.5	0.1

الجدول6: توزيع النّساء العاملات حسب القطاع القانوني والوضعية المهنيّة(%)
ONS, Enquete Emploi Aupré des ménages, 2010-2014

-القطاع العام

من خلال القراءة الإحصائية للشكل يتّضح أنّ أكثر من 50% من قوّة العمل النسويّة تعمل بأجر دائم، بمعنى الاناث اللّواتي يعملن لدى الدّولة بأجور يوميّة أو شهريّة حيث قدّرت نسبتها ب 54.3% تليها قوّة العمل النسويّة العاملة بأجر غير دائم لتبلغ 41.3% سنة 2014 .

-القطاع الخاص

تمركز قوّة العمل النسويّة في العمل الاقتصادي الحرّ بنسبة 68.8% هته النّسبة تمثّل الإناث اللّواتي يدرن أعمالهنّ بمفردهنّ(محلّات تجاريّة صغيرة وغيرها) دون تشغيل أي فرد بأجر. تليها قوّة العمل النسويّة اللّواتي يعملن بأجر غير دائم لدى الخواص، حيث بلغت نسبتهنّ 23.1% أمّا نسبة العاملات المعتمدات على المساعدات العائليّة، أي اللّواتي يعملن لدى ذويهم دون أجر عرفت انخفاضا بلغ 5.5%.

وبالمقارنة بين القطاعين نجد

1- ارتفاع نسبة النّساء اللّواتي يمارسن أعمالا حرّة في القطاع الخاص وانخفاضه إلى انعدامه في القطاع العام

2- ارتفاع نسبة النّساء اللّواتي يعملن بأجر دائم في القطاع العام وانخفاضه في القطاع الخاص

3- ارتفاع نسبة النّساء العاملات براتب غير دائم في القطاع العام وانخفاضه في القطاع الخاص

4- تمركز النّساء اللّواتي يعتمدن على المساعدات العائليّة في القطاع الخاص وانخفاضه إلى انعدامه في القطاع العام

إنّ العمل الدّائم هو المتغيّر الأساسي حسب ماتشير إليه معظم التحليلات، أدّى إلى تبدّل أنماط عمل النّساء في إطار دخولهنّ إلى سوق العمل، فالتحوّل الاقتصادي دفع النّساء إلى العمل على قاعدة دائمة بعدما كان توظيف النّساء يتركّز في الإنتاج الرّيفي والزراعي أو أشكال من الصعب التمييز فيها بين الإنتاج الاقتصادي والاقتصاد المنزلي، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي حصل تغيير أساسي مع دخول النّساء في التوظيف المدفوع الأجر

الدّائم خارج المنزل، قبل ذلك كان عدد قليل من النّساء قد عملن خارج المنزل بعد الزواج وإنجاب الأطفال، أي بطريقة مستدامة، وهيّ القلّة التي كانت أشدّ احتياجا إلى العمل[11]

4ـ هيكل قوة العمل حسب معيار الجنس

بالرّغم من التطوّر الكبير الذّي عرفته الجزائر من حيث تضاعف الطبقة الشغيلة وانتقالها من 3884000 عامل سنة 1985 لتبلغ 11048000 عامل سنة 2018، إلاّ أنّ الأغلبيّة الساحقة من العمّال تبقى حكرا على الرّجال بالمقارنة مع العنصر النّسوي، حيث لم تتعدّى نسبة العاملات 19% من مجموع العمّال

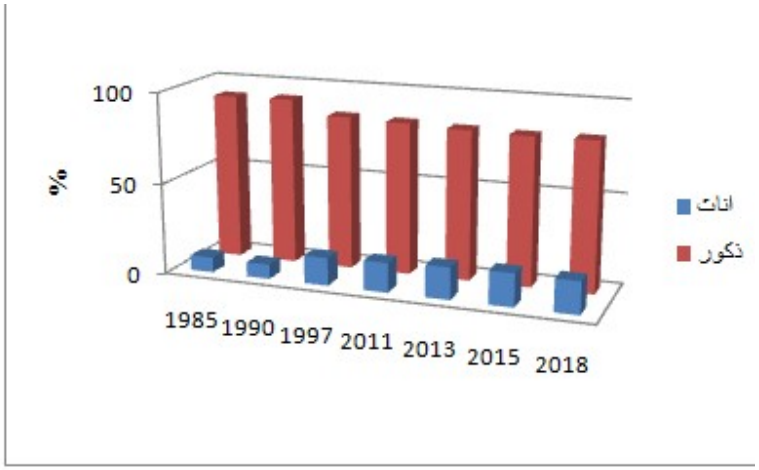

الشكل 2: توزيع القوّة العاملة حسب الجنس
ONS Activité, emploit et chomage2010،2018

كما يظهر وبصورة واضحة تزايد تواجد المرأة في سوق العمل خلال العشريتين الأخيرتين، حيث يمكن تفسير ذلك بما يلي:

1- تزايد الفقر وانخفاض المستوى المعيشي، حيث يفضّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES)هذا التفسير، فتمّ إنشاء علاقة بين التغيّرات في سنوات الفقر ومعدّلات المشاركة المتزايدة.

2-ارتفاع معدّلات التمدرس، حيث ارتفع متوسّط عدد سنوات الدّراسة، ويظهر هذا التزايد أكثر وضوحا بالنسبة للإناث حيث سجّلت على سبيل المثال مشاركة الإناث في شهادة البكالوريا بنسبة 57.87% مقابل 42.13% للذكور سنة 2004

3-هناك بعض العوامل الدّيموغرافيّة التي لها تأثيرات مميّزة في القوّة العاملة النسويّة، خصوصا تأخر سنّ الزواج وانخفاض عدد الأطفال لكلّ إمرأة، الذّي انعكس أو كان له تأثير على سلوك المرأة اتّجاه العمل[12]

5ـالمرأة والبطالة في الجزائر:

مشكلة البطالة من أخطر التحدّيات التي تواجه الدّول العربيّة وأكبرها، حيث تتراوح مابين 2% و15% من حجم السّكان لعام 2002، وتزداد بمعدّل 3% سنويا، والجزائر كغيرها من الدّول العربيّة التي تعاني كذالك من ظاهرة البطالة، فعلى الرّغم من التطوّر في مشاركة المرأة في سوق العمل إلّا أنّ هذه الظاهرة تهدّد النّساء أيضا، فقد قدّرت نسبة البطالة ب 2.5% سنة 1993 وعددها في سنة 1977 هو 23000.

يمكن حصر العوامل التّي تفسّر انخفلض مشاركة الإناث في سوق العمل في العشريتين اللّتين تلتا الاستقلال في ثلاثة عوامل رئيسيّة:

-العامل الدّيموغرافي: والمتمثّل في السن المبكّر عند الزواج وعدد الأطفال الذّي كان مرتفعا، الشيئ الذّي أدّى إلى ارتفاع معدّلات المواليد ومعدّلات الخصوبة، هذا ما يفسّر انخفاض مشاركة الاناث في الدّخول إلى سوق العمل في تلك الفترة.

المستوى التعليمي: حيث لوحظت تغيّرات في معدّلات الالتحاق بالتعليم من 6-14سنة والتّي قدّرت ب 36.9% للإناث و56.8% للذكور لتعرف تغيّرا سنة 1988 حيث أصبحت تقدّر ب73.8% للإناث و85.28% للذكور، ومع ذلك وعلى الرّغم من تقليص الفجوة تلقّت الفتيات تعليما أقل من الفتيان خلال هته الفترة، والذّي يترجم في معدّلات الأميّة الذّي هو أعلى بين النّساء بكثير منه بين الرّجال.

العامل التقليدي: وهو التفسير الأكثر شيوعا لتدنّي مشاركة المرأة في سوق العمل المأجور، الذّي يبرز العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة، ولاسيّما نقل العادات والتقاليد التّي كانت سائدة، والتّي كان من شأنها معاداة عمل المرأة عند جزء كبير من أفراد المجتمع[13]

أمّا البنك الدّولي فيشير إلى أنّ أرقام مشاركة المرأة في القوى العاملة تعكس تفاعلا بين القواعد الرّسميّة لسوق العمل(كالقوانين والتشريعات)، والعادات والتقاليد الاجتماعيّة التي تستحسن عمل المرأة خارج المنزل، وتخلق عائقا أمام انضمامها لسوق العمل، ويرجع ذلك أساسا إلى شيوع النموذج التقليدي للنوع الاجتماعي الذّي يرتكز على أربع اعتبارات:

1- مركز العائلة باعتبارها الوحدة الاجتماعيّة الرئيسيّة عوضا عن الفرد، حيث يلعب الرجل والمرأة في العائلة أدوارا تتكامل ولكنّها غير متكافئة.

2-الاعتراف بدور الرجل كمعيل وحيد للأسرة.

3-نظرة محافظة تعتبر أنّ كرامة وشرف العائلة مرتبطان بسمعة المرأة، كما تفرض قيودا على الاختلاط بين الجنسين.

4-ميزان قوى متكافئ بين الرجل والمرأة، ترشّحه قوانين العائلة[14]

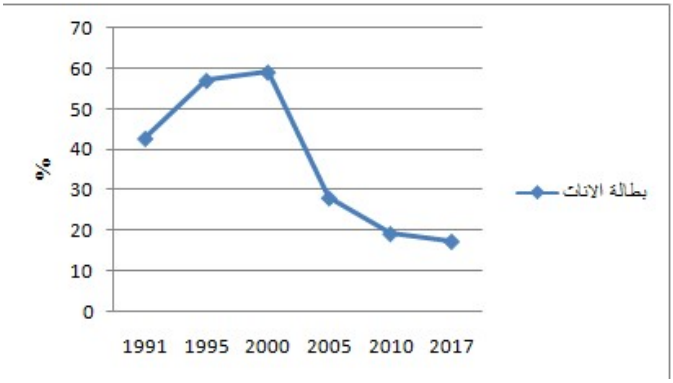

الشكل3: توزيع معدّل بطالة الاناث

إعداد شخصي بالإعتماد على معطيات البنك الدّولي من الموقع www.albankaldawli.org

من خلال الشكل البياني يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى:من 1991إلى 2000 ، حيث أنّ البطالة النسويّة في ارتفاع مستمر بلغت 42.8%، 57.13%، و59.16% سنة 1991، 1995، و2000 على التوالي، هذا الارتفاع راجع إلى الوضعيّة السيّاسية المأساويّة التي شهدتها البلاد خلال هته الفترة وما خلّفته من ركود على كلّ الميادين الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والثقافيّة، بالإضافة إلى المديونيّة التي أثقلت كاهل الدولة وإعلان الكثير من المؤسّسات الوطنيّة والمحليّة حالة الافلاس وبالتالي تسريح العمّال.

فارتفاع البطالة في فئة الإناث بالمقارنة مع الذّكور نتيجة لارتفاع نسب النّشاط عند النّساء وزيادة عدد الباحثات عن عمل.

المرحلة الثانيّة: من 2005 إلى 2017 حيث أنّ البطالة النسويّة انخفضت من 28.13% و19.29%إلى 17.39% سنوات 2005، 2010 و2017 على التوالي، هذا دليل على نوع من الحركيّة التي شهدتها الجزائر، وكذا ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بالمقارنة بالسنوات الماضيّة وانتهاج الجزائر لبرامج تشغيل الشباب في شغيل الشباب في إطار ما يسمّى(عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغّر، إنشاء المؤسّسات المصغّرة).

بصفة عامّة ارتفاع نسبة البطالة عند النّساء راجع إلى:

- بلوغ عدد كبير من النّساء سنّ العمل بمستوى تعليمي جيّد وإقبالهنّ مؤخّرا على سوق الشغل، لكن هذا الدّخول لم يرافقه نمو اقتصادي يسمح باستيعاب العدد المتزايد لطلبات العمل.
- -الارتفاع المتواصل لنسب البطالة بصفة عامّة يؤدّي إلى تراجع مداخيل الأسر، ممّا يدفع بالنّساء إلى البحث عن عمل لتعويض هذا النّقص.

6ـ التكافؤ بين الجنسين في الفرص الاقتصاديّة

1-6 مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في الفرص الاقتصاديّة

مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصاديّة يقيس مدى تحقيق التكافؤ بين الذّكور والإناث في مختلف الدّول حول العالم في المجالات التاليّة: المشاركة في القوى العاملة، المساواة في الأجور، الإيرادات المكتسبة، المسؤولون الكبار والمدراء وأخيرا العاملون المهنيّون والحرفيّون.

قيمة مؤشّر التكافؤ بين الجنسين 1 وتعني أن لافارق في المؤشّرين بين الفتيات والفتيان فهما متساويان. فالمؤشر الذّي يقل عن 1 يشير إلى أنّ قيمة المؤشّر هي أعلى عند الفتيان منه عند الفتيات ويكون العكس صحيحا عندما يزيد مؤشّر التكافؤ عن 1 (تقرير المرصد العربي للتربيّة،2012،ص15)[15]

مجالات الفرص الاقتصاديّة	قيمة المؤشّر
المشاركة في القوى العاملة	0.241
المساواة في الأجور	0.756
الإيرادات المكتسبة	0.181
المسؤولون الكبار والمدراء	0.11
العاملون المهنيّون	0.792

الجدول7: مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصاديّة

world economic forum, the global gender gap report, 2016, p35

بلغ مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصاديّة قيمة 0.435 وهي قيمة ضعيفة أصغر من 1 ممّا يدل على وجود فجوة في النّوع الاجتماعي في هذا المجال[16] فمن خلال القراءة الإحصائيّة للشكل نجد أنّ أكبر مؤشّر للتكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصاديّة حقّقه كلّ من المساواة في الأجور، والحرفيّون المهنيّون بقيمة 0.756 و0.792 على التوالي مبتعدة بعض الشيء عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين، حيث أنّ القيّم أصغر من الواحد، محتلّة الجزائر المرتبة 141 في المساواة في الأجور والمرتبة 91 في مجال الحرفيون المهنيّون وذلك من بين 144 دولة في العالم.

يليها مؤشّر المشاركة في القوى العاملة بقيمة 0.241 وهي قيمة بعيدة كلّ البعد في تحقيق التكافؤ بين الجنسين محقّقة المرتبة 141، حيث أنّ كلّ 18 امرأة يقابلها 75 رجل. ليأتي في المرتبة الأخيرة مؤشّر المسؤولون الكبار والمدراء بقيمة 0.11 محتلّة الجزائر المرتبة 116، حيث كلّ 10 نساء يقابلهنّ 90 رجل.

خاتمة

تكتسب مشاركة المرأة الجزائريّة في سوق العمل أهميّة بالغة من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي، وتعتبر مشاركتها في القوى العاملة وسيلة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسّكان، عبر ما تتيحه هذه المشاركة من دعم لميزانيات الأسر، كما تكمن أهميّة عمل المرأة في الفرص التي يتيحها العمل لتوسيع أفاقها وتحقيق ذاتها وصقل مواهبها.

وقد أحرزت الجزائر تقدّما ملحوظا في مجال تعزيز مشاركة الإناث في مجال الفرص الاقتصاديّة، إلّا أنّه على الرّغم من ذلك ما تزال فجوة النّوع الاجتماعي في القوى العاملة والبطالة كبيرة ولصالح الذّكور

كما تبيّن أنّ أكبر نسبة للنّساء العاملات عازبات ينتمين إلى الفئات الشابة، كما أنّ قطاع الخدمات يستحوذ على غالبيّة القوى العاملة من الإناث ويعتبر القطاع العام المشغل الرّئيسي بالنّسبة للإناث الناشطات اقتصاديّا، في الوقت الذّي مازالت فيه نسبة النّساء العاملات صاحبات الأعمال ضئيلة إلى معدومة في القطاع العام

الهوامش

[1] الأخضر ضرباني ، المرأة الجزائريّة في تدعيم الاقتصاد الوطني، المجلّة الجزائريّة، العدد 116، 1983، ص33

[2] التقرير الوطني للجمهوريّة الجزائريّة بيجن +15

[3] Perroux François, L'algérie de demain, édition PUF, Alger, 1962 p 29

[4] Boutefnouchet Mustafa, la famille Algériennes évolution et caractéristique, SNED, Alger,1980 p 19

[5] التقرير الوطني للجمهوريّة الجزائريّة، نفس المرجع

[6] البهي الخولي، المرأة بين البيت والمنزل، مكتبة دار العروبة، ط1 القاهرة، 1983، ص300

[7] سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة، دار الفكر العربي ط1، القاهرة، 1999، ص 57

[8] موفق سهام، المرأة العاملة بين الحماية القانونيّة والواقع العملي المرأة الجزائريّة أنموذجا، المؤتمر الدّولي السابع المرأة والسلم الأهلي، مركز جيل للبحث العلمي، 2015، ص 8

[9] ONS(2014) Activité, emploit et chomage

[10] موفق سهام ، نفس المرجع، ص 22

[11] https//qafilah.com/ar

[12] فضيل عبد الكريم، صالي محمد، النّمو الدّيموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة، العدد14، 2014، ص 128

[13] فضيل عبد الكريم، صالي محمد، نفس المرجع، ص130

[14] مازن صلاح العجلة، المشاركة الاقتصاديّة للمرأة الفلسطينيّة المؤشّرات والمحدّدات، مجلّة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلّد 14، العدد1، 2012، ص 155

[15] تقرير المرصد العربي للتربيّة، التعليم في الوطن العربي، 2012، ص 15

[16] world economic forum, the global gender gap report, 2016, p 11